

ممارسة مديري ومديرات مدارس محافظة البريمي للقيادة التبادلية

الشامسي، فاطمة بنت حمدان بن صقر، و الكيومي، محمد بن طالب بن مسلم. (٢٠٢٣). ممارسة مديري ومديرات مدارس محافظة البريمي للقيادة التبادلية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة صحار، صحار. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1469120>



إعداد

الأء الجنىبى

مقدمة

تتناول هذه الدراسة رسالة الماجستير المعنونة بـ "ممارسة مديري ومديرات مدارس محافظة البريمي للقيادة التبادلية"، والتي أعدتها الباحثة فاطمة بنت حمدان بن صقر الشامسي تحت إشراف الدكتور محمد بن طالب بن مسلم الكيومي، وقُدمت إلى كلية التربية والآداب بجامعة صحار في سلطنة عمان عام ٢٠٢٣. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة مديري ومديرات مدارس محافظة البريمي للقيادة التبادلية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، والكشف عن الفروق في تقديرات مستوى هذه الممارسة وفقاً لمتغير الجنس. وفيما يلي تقييم تفصيلي وموسع لتصميم المنهجية التي اعتمدتها الباحثة في هذه الدراسة، وذلك وفقاً لمعايير التقييم المحددة في المهمة الرابعة من مقرر القضايا البحثية..

أولاً: نوع المنهجية المختارة ومدى تناسبها مع موضوع البحث

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي بوصفه الإطار المنهجي العام الذي يحكم مسار البحث بأكمله، وهذا المنهج ينتمي بطبيعته إلى فئة المنهجيات الكمية التي تقوم على جمع البيانات الرقمية من عينة محددة ومعالجتها إحصائياً للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم. وقد استندت الباحثة في تبرير هذا الاختيار إلى تعريف جابر وكاظم (٢٠١١) الذي يصف المنهج الوصفي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث في الظاهرة التربوية كما هي قائمة في الوقت الحالي، فيصفها ويشخصها ويحللها ويفسرّها، ويكتشف العلاقات التي تربط عناصرها للتوصل إلى تعميمات ذات معنى بالنسبة للظاهرة. وأشارت الباحثة صراحةً إلى أن هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة دراستها الحالية التي تسعى إلى وصف الظاهرة المتمثلة في مستوى ممارسة القيادة التبادلية.

أولاً: نوع المنهجية المختارة ومدى تناسبها مع موضوع البحث

وعند تقييم مدى ملاءمة هذا الاختيار المنهجي لطبيعة مشكلة البحث وأهدافه، يمكن القول إنه اختيار مناسب ومنطقي إلى حد كبير، وذلك لعدة اعتبارات جوهرية. فالهدف الرئيسي للدراسة يتمحور حول التعرف على "مستوى" ممارسة القيادة التبادلية، ومفهوم "المستوى" بطبيعته يتطلب تقديراً كمياً على مقياس متدرج يسمح بتصنيف الممارسة إلى مستويات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، وهذا لا يتحقق بالكفاءة ذاتها من خلال المنهجيات النوعية التي تركز على الفهم التفسيري العميق للظواهر بدلاً من قياسها كمياً. كذلك فإن السؤال البحثي الثاني الذي يتعلق بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تقديرات المعلمين والمعلمات يستلزم حتماً بيانات رقمية قابلة للمعالجة الإحصائية الاستدلالية باستخدام اختبارات المقارنة كاختبار "ت" للعينتين المستقلتين. فضلاً عن ذلك فإن حجم مجتمع الدراسة الكبير نسبياً والبالغ ١٣٩١ معلماً ومعلمة يجعل المنهج الكمي أكثر كفاءة وعملية من حيث إمكانية الوصول إلى شريحة واسعة من المشاركين في وقت محدود، مقارنة بالمنهجيات النوعية التي تتطلب تفاعلاً معقداً مع عدد أقل من المشاركين.

أولاً: نوع المنهجية المختارة ومدى تناسبها مع موضوع البحث

غير أن هناك عدة ملاحظات نقدية ينبغي إبدائها حول اختيار المنهجية وطريقة تبريرها. فالباحثة اكتفت بالإشارة المقتضبة إلى أن المنهج الوصفي هو "الأنسب لطبيعة الدراسة" دون أن تقدم مناقشة منهجية معمقة تبرر لماذا لم تختَر منهجيات بديلة أخرى كالمنهج النوعي أو المنهج المختلط. إن التبرير المنهجي الرصين يقتضي أن يعرض الباحث البدائل المنهجية المتاحة ويوضح أسباب استبعادها ومزايا المنهج المختار مقارنة بها، وهو ما لم تقم به الباحثة في هذه الدراسة. كما أن الاختصار على المنهج الكمي وحده يُفقد الدراسة العمق التفسيري الذي كان يمكن أن يتحقق من خلال تبني منهج مختلط يجمع بين الكمي والنوعي، إذ كان من الممكن إجراء مقابلات شبه منظمة مع عينة من المديرين والمديرات أنفسهم للتعرف على تصوراتهم لممارساتهم القيادية ومبرراتها والتحديات التي تواجههم، مما كان سيثري النتائج الكمية ببعْد تفسيري يساعد على فهم الأسباب الكامنة وراء الأرقام والإحصاءات.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على أداة واحدة لجمع بيانات الدراسة وهي الاستبانة، التي تم تطويرها بالرجوع إلى الأدب النظري المتعلق بالقيادة التبادلية وإلى الدراسات السابقة ذات الصلة، وتحديدًا دراسة السليمات (٢٠٢٠). وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من ٢٢ بنداً موزعة على ثلاثة مجالات تمثل الأبعاد الأساسية للقيادة التبادلية وفقاً للأدبيات النظرية، وهذه المجالات هي: مجال المكافأة المشروطة الذي تضمن تسعة بنود تقيس مدى ممارسة المديرين لأسلوب تقديم المكافآت والحوافز مقابل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ومجال العقوبة المشروطة الذي تضمن ستة بنود تقيس مدى استخدام المديرين لأسلوب العقوبات والإجراءات التصحيحية عند عدم تحقيق المعايير المطلوبة، ومجال الإدارة بالاستثناء الذي تضمن سبعة بنود تقيس مدى تدخل المديرين في سير العمل فقط عند حدوث انحرافات أو مشكلات. وقد استُخدم مقياس ليكرت الخماسي لتقدير درجة الممارسة، حيث أُعطيت الاستجابات الأوزان التالية: دائماً يساوي خمس درجات، وغالباً يساوي أربع درجات، وأحياناً يساوي ثلاث درجات، ونادراً يساوي درجتين، وأبداً يساوي درجة واحدة.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

اتبعت الباحثة خطوات منهجية مقبولة للتأكد من صدق الاستبانة وثباتها. ففي ما يخص الصدق، استخدمت الباحثة طريقة صدق المحتوى من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة التربوية واللغة العربية من جامعات وكليات السلطنة، وذلك لإبداء رأيهم في سلامة الصياغة اللغوية ووضوح البنود ومدى تمثيلها للمجالات المراد قياسها. وبناءً على ملاحظات المحكمين أُعيدت صياغة البنود ذات الأرقام ٣ و ٦ و ٧ و ١٤ و ١٥ و ٢١ لغوياً، كما حُذف البند رقم ٢٢ لتكراره مع بند سابق، فيما بقيت البنود المتبقية دون تعديل بعد إجماع المختصين على مناسبتها، ليصبح عدد بنود الأداة في صورتها النهائية ٢١ بنداً. أما في ما يخص الثبات فقد تم قياسه باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، حيث طُبّق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من ٣٠ معلماً ومعلمة من معلمي مدارس محافظة البريمي تختلف عن العينة الأساسية، وأظهرت النتائج أن معاملات الثبات جاءت مرتفعة لجميع المجالات، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمجال المكافأة المشروطة ٠,٩١ ولمجال العقوبة المشروطة ٠,٨٥ ولمجال الإدارة بالاستثناء ٠,٩٠ وللدرجة الكلية للمقياس ٠,٩٥، وهي قيم مناسبة ومقبولة وفقاً لمعايير كرونباخ

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

وعند تقييم شمولية الأداة وكيفية استخدامها تقيماً نقدياً، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط. فمن حيث نقاط القوة، نجد أن الاستبانة غطت الأبعاد الثلاثة الرئيسية للقيادة التبادلية كما وردت في الأدبيات النظرية المعتمدة، مما يمنحها قدراً معقولاً من الشمولية في تغطية المفهوم المراد قياسه. كما أن إجراءات التحقق من الصدق والثبات جاءت وفقاً للمعايير المنهجية المتعارف عليها في البحث التربوي، وأن قيم معاملات الثبات المرتفعة تعزز الثقة في اتساق الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج مستقرة عند تكرار التطبيق. فضلاً عن ذلك فإن استخدام مقياس ليكرت الخماسي يُعدّ خياراً مناسباً لقياس درجة الممارسة كونه يوفر تدرجاً كافياً يسمح بالتمييز بين مستويات الاستجابة المختلفة.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

أما من حيث نقاط الضعف والملاحظات النقدية، فإن أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو اعتماد الباحثة على أداة واحدة فقط لجمع

البيانات وهي الاستبانة، وهو ما يُعدّ قصوراً منهجياً ملحوظاً لأنه يحول دون تحقيق ما يُعرف بالتثليث المنهجي أو الـ

Triangulation، وهو مبدأ منهجي مهم يقضي باستخدام أكثر من أداة أو مصدر لجمع البيانات بهدف تعزيز مصداقية النتائج

والتحقق من صحتها من زوايا مختلفة. فالاستبانة وحدها قد لا تكشف عن الجوانب العميقة والسياقية للظاهرة المدروسة، إذ إن

ممارسة القيادة التبادلية ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل سياقية وثقافية وتنظيمية متعددة لا يمكن الإحاطة بها من خلال بنود محددة مسبقاً

في استبانة مغلقة. وكان من المستحسن أن تعزز الباحثة دراستها بأدوات إضافية كالمقابلات شبه المنظمة مع عينة من المديرين

والمديرات أنفسهم لفهم تصوراتهم لممارساتهم القيادية ودوافعها وتحدياتها، أو الملاحظة المباشرة لبعض المواقع القيادية الفعلية

داخل المدارس، أو حتى تحليل الوثائق والسجلات المدرسية المتعلقة بأنماط اتخاذ القرار وأساليب التحفيز والمساءلة.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

كذلك يُلاحظ أن الباحثة اعتمدت في بناء أدواتها بشكل رئيسي على دراسة واحدة سابقة هي دراسة السليمات (٢٠٢٠)، وكان من الأفضل أن تستعرض مجموعة أوسع من الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة المشابهة وأن تبني أدواتها على أساس مقارنة وتحليل نقدي لهذه الأدوات المتعددة، مما كان سيعزز من شمولية البنود وتنوعها وقدرتها على تغطية جوانب أوسع من المفهوم المدروس. وأخيراً فإن الباحثة لم تتطرق إلى حساب صدق البناء التكويني أو الصدق التمييزي للأداة، واكتفت بصدق المحتوى من خلال التحكيم، وكان من المفيد استخدام أساليب إضافية للتحقق من الصدق كالتحليل العاملي الاستكشافي أو التوكيدي لضمان أن البنود تتشبع فعلاً على العوامل أو المجالات التي يُفترض أنها تنتمي إليها.

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

وصفت الباحثة إجراءات الدراسة بشكل متسلسل ومنظم يعكس المراحل المنطقية التي مرت بها عملية البحث من بدايتها حتى نهايتها. فقد بدأت بتحديد مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية المتمثلة في ممارسة القيادة التبادلية بأبعادها الثلاثة بوصفها متغيراً رئيسياً ومتغير الجنس بوصفه متغيراً ديموغرافياً مستقلاً، ثم انتقلت إلى مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع القيادة التبادلية للاستفادة منها في بناء الإطار النظري وتطوير أداة الدراسة. وبعد ذلك قامت بتحديد عينة تمثل مجتمع الدراسة، ثم طورت أداة الدراسة بالرجوع إلى الدراسات السابقة المهمة بالقيادة التبادلية وعملت على تدقيقها والتأكد من صدقها من خلال عرضها على المحكمين المتخصصين. وفي المرحلة التالية حصلت على خطاب تسهيل مهمة باحث من جامعة صحار، ثم راسلت المكتب الفني للدراسات والتطوير بوزارة التربية والتعليم للحصول على الموافقة الرسمية وتسهيل المهمة البحثية، وهي خطوة تعكس التزاماً بالأخلاقيات البحثية والإجراءات المؤسسية المطلوبة. وبعد الحصول على الموافقات اللازمة قامت بتطبيق أداة الدراسة على العينة مع إعطاء أفراد العينة الوقت الكافي للإجابة،

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

وفيما يتعلق بالمعالجة الإحصائية تحديداً، فقد وصفت الباحثة الأساليب الإحصائية المستخدمة بقدر معقول من التفصيل. فقد أشارت إلى أنها استخرجت الإحصاءات الوصفية المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الالتواء والتفطح، وذلك بغرض التأكد من اعتدالية توزيع البيانات وتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة سواء كانت بارامترية أو لابارامترية. كما استخدمت معامل ألفا كرونباخ لإيجاد معامل الاتساق الداخلي والتحقق من ثبات المقياس. وللإجابة عن السؤال البحثي الأول المتعلق بمستوى ممارسة القيادة التبادلية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات. وللإجابة عن السؤال البحثي الثاني المتعلق بالفروق بين المعلمين والمعلمات استخدمت اختبار "ت" للعينتين المستقلتين.

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

إلا أن هناك عدة جوانب كان ينبغي تفصيلها بشكل أعمق لتعزيز دقة الوصف ووضوحه. فالباحثة لم توضح آلية توزيع الاستبانات وجمعها تفصيلياً، إذ لم تحدد ما إذا كان التوزيع قد تم بشكل ورقي تقليدي أم إلكتروني عبر منصات الاستبانات الرقمية، ولم تذكر ما إذا كانت قد وزعت الاستبانات بنفسها أم استعانت بمنسقين في المدارس. كذلك لم تحدد المدة الزمنية الفعلية التي استغرقتها عملية جمع البيانات من بدايتها حتى نهايتها، وهي معلومة مهمة لتقييم ظروف التطبيق وإمكانية تأثرها بعوامل زمنية. وعلاوة على ذلك لم تشر إلى نسبة الاستجابة من إجمالي الاستبانات الموزعة، أي كم استبانة وُزعت فعلياً وكم منها استُرد وكم منها كان صالحاً للتحليل، وهذه النسبة تُعدّ مؤشراً مهماً على جودة عملية جمع البيانات ومدى تعاون أفراد العينة. كما أن الباحثة لم توضح كيفية التعامل مع الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل إن وُجدت، ولم تذكر ما إذا كانت قد واجهت صعوبات أو تحديات خلال عملية التطبيق وكيف تعاملت معها.

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

يتسم التصميم المنهجي للدراسة بقدر ملحوظ من التناسق الداخلي والترابط بين مكوناته الرئيسية، وهو ما يعكس وعياً منهجياً جيداً من قبل الباحثة. فهناك اتساق واضح ومنطقي بين مشكلة الدراسة المتمثلة في التعرف على مستوى ممارسة القيادة التبادلية والمنهج المختار وهو المنهج الوصفي الكمي الذي يتناسب مع طبيعة قياس المستويات، والأداة المستخدمة وهي الاستبانة التي تُعدّ الأنسب لجمع البيانات الكمية من عينات كبيرة، والمعالجة الإحصائية المتبعة المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" التي تتناسب مع نوع البيانات المجموعة وطبيعة الأسئلة البحثية. هذا التسلسل المنطقي من المشكلة إلى المنهج إلى الأداة إلى التحليل يشكل سلسلة متماسكة تعزز متانة التصميم البحثي.

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

كذلك يتجلى الترابط في العلاقة بين الإطار النظري والأداة، حيث إن أبعاد الاستبانة الثلاثة وهي المكافأة المشروطة والعقوبة المشروطة والإدارة بالاستثناء تتطابق مع الأبعاد النظرية للقيادة التبادلية كما وردت في أدبيات الموضوع وخاصة في أعمال بيرنز وباس. وهذا يعني أن الباحثة نجحت في ترجمة المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس من خلال بنود الاستبانة، وهو ما يُعرف بالتعريف الإجرائي للمتغيرات. كما أن اختيار المعلمين والمعلمات كمصدر للبيانات يتسق مع طبيعة الظاهرة المدروسة، حيث إن المعلمين هم الأقدر على تقييم الممارسات القيادية لمديرهم كونهم يتعاملون معهم بشكل يومي ومباشر ويتأثرون بأساليبهم القيادية..

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

ومع ذلك يمكن رصد بعض جوانب عدم الترابط أو القصور في التصميم تستحق الإشارة والمناقشة. فمن أبرز هذه الجوانب أن الدراسة اقتصرت على متغير ديموغرافي واحد فقط وهو الجنس في سؤالها البحثي الثاني المتعلق بالفروق، بينما كان من المتوقع بالنظر إلى طبيعة موضوع القيادة التبادلية وتعدد العوامل المؤثرة فيها أن تتضمن الدراسة متغيرات ديموغرافية إضافية مثل سنوات الخبرة التدريسية للمعلمين والمرحلة الدراسية التي يعملون فيها والمؤهل العلمي وحجم المدرسة والموقع الجغرافي، وهي متغيرات أثبتت الدراسات السابقة أنها قد تؤثر على تقديرات المعلمين للممارسات القيادية لمديرهم. إن إغفال هذه المتغيرات يُضعف من عمق التحليل وقيمة النتائج ويحدّ من إمكانية فهم الصورة الكاملة للظاهرة...

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

كذلك يُلاحظ وجود فجوة بين تسمية العينة بأنها "قصدية" وبين طريقة اختيارها الفعلية، حيث إن العينة القصدية تعني أن الباحث يختار أفراداً بعينهم لأسباب محددة تتعلق بخصائصهم، بينما يبدو من وصف الباحثة أنها وزعت الاستبانة على المعلمين في المدارس المختارة حتى الوصول إلى العدد المطلوب وهو ٢٢٠ معلماً ومعلمة، وهو ما يقترب أكثر من العينة الملائمة أو المتيسرة منه من العينة القصدية بمعناها الدقيق. وكان من الأدق منهجياً أن توضح الباحثة معايير الاختيار القصدي بشكل أوضح أو أن تسمي نوع العينة بمسماها الصحيح. كما أن حجم العينة البالغ ٢٢٠ معلماً ومعلمة يمثل نحو ١٦% فقط من مجتمع الدراسة الكلي البالغ ١٣٩١، وهي نسبة مقبولة لكنها ليست مرتفعة، وكان من الممكن توسيع العينة لتعزيز إمكانية تعميم النتائج....

خامساً: الربط بين المهمة السابقة

إن العلاقة بين صياغة الأهداف والأسئلة البحثية من جهة وتصميم المنهجية من جهة أخرى هي علاقة عضوية وحتمية، إذ إن الأهداف والأسئلة هي التي تحدد المسار المنهجي الذي يجب أن يسلكه الباحث. وفي هذه الدراسة يتجلى هذا الارتباط بشكل واضح، فالهدف الأول الذي يسعى إلى "التعرف على مستوى" الممارسة يفرض بطبيعته استخدام المنهج الوصفي الكمي لأن قياس المستوى يتطلب بيانات رقمية ومقاييس متدرجة وأساليب إحصائية وصفية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ولو كان الهدف صيغ بشكل مختلف مثل "استكشاف تجارب المديرين في ممارسة القيادة التبادلية" أو "فهم معاني القيادة التبادلية لدى المديرين" لكان ذلك يستدعي حتماً منهجاً نوعياً كالمنهج الظاهراتي أو دراسة الحالة. وبالمثل فإن الهدف الثاني المتعلق بالكشف عن "الفروق ذات الدلالة الإحصائية" يفرض استخدام أساليب إحصائية استدلالية كاختبار "ت" الذي استخدمته الباحثة فعلاً، وهذا النوع من التحليل لا يمكن إجراؤه إلا من خلال بيانات كمية مجموعة بأدوات قياس كمية

كالاستبانة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

